مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/14

العراق ودول الخليج
أزمة التكامل والشراكة في بيئة جيوسياسية مضطربة

مصطفى السراي

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق ودول الخليج: أزمة التكامل والشراكة في بيئة جيوسياسية مضطربة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / سياسات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

مصطفى السراي / مدير الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط، وأكاديمي في العلوم السياسية / جامعة بغداد.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحولاتٍ استراتيجيةً متسارعةً أعادت رسم خرائط النفوذ والتوازنات السياسية والاقتصادية والأمنية بصورة غير مسبوقة. فخلال السنوات الأخيرة، لم تعد العلاقات بين الدول تُقاس فقط بمستوى التمثيل الدبلوماسي أو حجم التبادل التجاري، بل أصبحت محكومةً بمعادلات أكثر تعقيداً، تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية مع المصالح الاقتصادية، وتتقاطع فيها مشاريع الربط الإقليمي مع صراعات النفوذ الدولي، في ظل بيئة جيوسياسية تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين. وقد ازدادت هذه التحديات حدةً مع تداعيات «حرب الأربعين يوماً» بين التحالف الأمريكي–الإسرائيلي وإيران، وتصاعد التوترات الإقليمية، وتنامي المخاطر التي تهدد أمن الممرات المائية وسلاسل الإمداد العالمية، فضلاً عن اشتداد التنافس بين المشاريع الاقتصادية والاستراتيجية المطروحة في المنطقة.

وفي قلب هذه المعادلات يقف العراق بوصفه دولةً محوريةً تمتلك موقعاً جغرافياً حيوياً، وموارد اقتصادية مهمة، وعمقاً تاريخياً واجتماعياً يمتد إلى محيطه الخليجي. غير أن هذه المكانة لم تتحول بعد إلى شراكة استراتيجية متكاملة مع دول الخليج، على الرغم من الفرص الكبيرة التي تتيحها المصالح المشتركة والتحديات المتقاربة. لذلك، ما زالت العلاقات العراقية–الخليجية تتأرجح بين الرغبة في التعاون ومتطلبات الواقع السياسي والأمني، وبين الطموحات الاقتصادية

الكبرى والإرث التاريخي للتصورات المتبادلة، التي ما زالت تؤثر، بدرجات متفاوتة، في مسار بناء الثقة والشراكة. ومن هنا تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية الجوهرية المرتبطة بإشكالية الدراسة، ومنها:

- كيف تؤثر التصورات الذهنية المتبادلة، السياسية والشعبية، بين العراق ودول الخليج في سرعة واتجاه بناء العلاقات الثنائية، خصوصاً بعد السابع من أكتوبر؟
- في ظل الاستقطاب الإقليمي الراهن وتعدد محاور الصراع، كيف يمكن للعراق ودول الخليج تحييد علاقاتهما الثنائية، ومنع تأثرها بالضغوط الإقليمية والدولية؟
- كيف أثرت التهديدات الأمنية الأخيرة للممرات المائية وطرق التجارة في المنطقة في الرؤية الخليجية لموقع العراق بوصفه عمقاً استراتيجياً بديلاً أو مكملاً (الربط السككي، وطريق التنمية)؟
- ما هي «خارطة الطريق» الواقعية لتفكيك أزمة التكامل الاقتصادي؟ وما هي القطاعات الناشئة (مثل التكنولوجيا، والأمن الغذائي، والتحول الرقمي) التي يمكن أن تبدأ منها الشراكة، بعيداً عن تعقيدات ملف الطاقة التقليدي؟
- كيف يمكن لدبلوماسية المسار الثاني، ممثلةً بالمراكز البحثية، والنخب الأكاديمية، والتبادل الثقافي، أن تسهم في تقريب وجهات النظر، وتقديم حلول مرنة لصناع القرار في الجانبين؟

ومن رحم هذه الأسئلة، يبرز الحديث عن التكامل بين العراق ودول

الخليج لا بوصفه خياراً مؤجلاً، بل ضرورةً استراتيجيةً تفرضها طبيعة التحديات الراهنة. فالتغيرات في أسواق الطاقة العالمية، والتوجه نحو تنويع الاقتصادات الوطنية، والمنافسة على الممرات التجارية الدولية، ومشاريع الربط البري والبحري والسككي، جميعها عوامل تدفع نحو البحث عن صيغ جديدة للتعاون تتجاوز الأطر التقليدية للعلاقات الثنائية، وتتجه نحو بناء فضاء إقليمي أكثر ترابطاً وقدرةً على مواجهة الأزمات. إن الرهان الحقيقي اليوم لا يكمن في تشخيص التحديات فحسب، بل في القدرة على تحويل التحولات الجيوسياسية الراهنة إلى فرص للتقارب والتكامل، وبناء نموذج من الشراكة الإقليمية يقوم على المصالح المتبادلة، والتنمية المشتركة، والاستقرار طويل الأمد. ومن أجل أن تمضي هذه الدراسة في مقاربة الإشكالية على نحو أكثر اتساقاً، فقد كُتبت أساساً بالاستناد إلى مخرجات الجلسة الحوارية التي عقدها مركز البيان للدراسات والتخطيط حول العلاقات العراقية–الخليجية، في 20 حزيران 2026. وتمثل الأفكار الواردة فيها خلاصةً للنقاشات المطروحة في الجلسة، بعد إعادة تنظيمها وتطويرها، وإضافة ما يلزم من معالجة علمية وبحثية لأغراض الدراسة.

من الملكية إلى الجمهورية: العلاقات العراقية–الخليجية على مسار تاريخي متأرجح

ولكي تُفهم هذه الإشكالية في جذورها الأعمق، لا بد من العودة إلى المسار التاريخي للعلاقات بين العراق ودول الخليج الست، بوصفها

من أكثر العلاقات تأثراً بالسياقات التاريخية. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، تذبذب تعامل النظام العراقي مع الدول الخليجية بين الصراع والتعاون، والتنافس والتكامل، والعداء والصداقة، سواء مع دول الخليج مجتمعةً أو مع كل دولة على حدة. ومن خلال تتبع المسار التاريخي، يمكن ملاحظة أن العلاقة العراقية–الخليجية في العهد الملكي كانت تُوصَف بأنها «علاقة غير متكافئة أساساً»، إذ كان العراق الملكي ينظر إلى نفسه بوصفه «دولةً متقدمةً» على إمارات الخليج من حيث التكوين والتاريخ، بينما كان يُنظر إلى هذه الإمارات على أنها «محميات نفطية أمريكية، أو محميات قبلية متأخرة». غير أن الحماية الأمريكية–البريطانية لدول الخليج، بعد اكتشاف النفط، ارتبطت بالتخوف من تغلغل الشيوعية عبر العراق نحو «المياه الدافئة".

وبعد ثورة تموز 1958، «تخوفت دول الخليج كثيراً» من الطابع الأيديولوجي القومي للثورة، التي كانت المناهج الدراسية العراقية آنذاك «تتهم دول الخليج بالتخلف وبأنها مراكز للاستعمار»، وتعتبرها هدفاً لأيديولوجية حزب البعث. وتغيّرت المعادلة بشكل جذري بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حين استشعرت دول الخليج «خطراً أكبر» من مشروع تصدير الثورة، فاتجهت لدعم العراق في حربه مع إيران، ضمن معادلة وُصفها آنذاك «أمير الكويت الراحل الشيخ جابر كان يدعو خلال الحرب: اللهم لا تهزم صدام ول وبعد ثورة تموز 1958، «تخوفت دول الخليج كثيراً» من الطابع الأيديولوجي القومي للثورة، إذ كانت المناهج الدراسية العراقية آنذاك «تتهم دول الخليج بالتخلف، وبأنها مراكز للاستعمار»، وتعتبرها هدفاً لأيديولوجية حزب

البعث. وتغيّرت المعادلة بشكل جذري بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حين استشعرت دول الخليج «خطراً أكبر» من مشروع تصدير الثورة، فاتجهت إلى دعم العراق في حربه مع إيران، ضمن معادلة وُصفت آنذاك بقول أمير الكويت الراحل الشيخ جابر: «اللهم لا تهزم صدام، ولا تنصر الخميني»، أي إبقاء الطرفين في حرب استنزاف متبادل. لكن حالة التعاون سرعان ما تحولت إلى خصومة وعداء كبيرين، إذ انقلب النظام العراقي، بعد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية مباشرة، على دول الخليج، وصولاً إلى غزو الكويت، وهو ما اعتُبر «قراراً نهائياً» كان يمكن أن يفرض تبعية دول الخليج للقرار العراقي، لولا تدخل المجتمع الدولي وتحرير الكويت. وبعد ذلك، بدأت دول الخليج بدعم المعارضة العراقية على أمل أن تتحول العلاقة، بعد سقوط النظام، إلى «وسادة لتبديد القلق الخليجي من إيران".

في المقابل، بدأت السياسة العراقية بعد عام 2003 بمواقف حادة تجاه دول الخليج العربي، وتنكرت، في كثير من الأحيان، للدعم الذي قدمته للمعارضة. وفي الوقت نفسه، واجهت دول الخليج ما وُصف بـ «الانهيار السني الكامل»، فدعمت قوى سنية لموازنة النفوذ الإيراني المتصاعد، غير أن هذا المسار عُدّ «الخطأ الأكبر»، لأنه أدى إلى «عزل الشيعة العرب» ودفعهم بعيداً عن الخليج.

الصورة الذهنية المتبادلة وبنية الإدراك السياسي والشعبي

غير أن التاريخ وحده لا يفسر تعقيدات العلاقة؛ فإلى جانبه يتقدم عامل «الصورة الذهنية المتبادلة» بوصفه محدداً غير رسمي، لكنه بالغ التأثير في سرعة واتجاه بناء العلاقات العراقية–الخليجية. فهذه العلاقات لا تُختزل في حسابات الحكومات والمصالح الاقتصادية وحدها، بل تتشكل أيضاً عبر طبقات متراكبة من الإرث التاريخي، والانطباعات الشعبية، والخطاب الإعلامي، وهي عناصر قد تتقدم أحياناً على الحسابات الرسمية في تحديد سقف وسرعة التقارب أو التباعد بين الجانبين. ويمكن تبيّن ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. الموروثات الجامدة بوصفها محدداً للعلاقة

إن «طبيعة الموروث الجامد» ما زالت تؤثر في ذهنية الأفراد في الخليج والعراق، بصرف النظر عن مواقعهم أو مراتبهم، وتنتج علاقةً يسودها الترقب، وأزمة الثقة، والحذر الشديد من الجانبين. ويظهر الاختبار الحقيقي لهذه العلاقة في لحظات الحرب، إذ تكشف الأزمات سياسات الدول ورهاناتها الفعلية. وما حصل خلال حرب «الأربعين يوماً» من تجميد بعض الحسابات التجارية للعراقيين في الخليج، وترحيل بعض الفئات، يُظهر أن العلاقة على المستوى الشعبي لم تتحول كلياً بعد، وأن المسار الدبلوماسي لم ينتج مضموناً كافياً يبدد الشكوك المتراكمة.

2. الاعتزاز الحضاري في مقابل القوة الاقتصادية

يلعب العامل الحضاري، وجانب الاعتزاز التاريخي، دوراً مهماً في بنية الإدراك العراقي، إذ يرى بعض العراقيين أنهم «أهل الحضارة» و«أول من كتب»، وأن هذا الاعتزاز قد يتقدم أحياناً على إدراكهم للقوة المالية والاقتصادية الخليجية. وفي المقابل، ظلت بنية التفكير العراقي تجاه الخليج، منذ عام 2003 حتى الآن، منصبةً على سؤال: «كيف نقنع الخليج العربي بالعراق الجديد؟» بدلاً من التعامل على أساس المصالح المشتركة، وهو «جوهر الإشكالية».

3. تحوّل النخب الخليجية الجديدة

في المقابل، ينبغي لأي تحليل للعلاقة أن ينطلق من فهم التحولات التي تشهدها دول الخليج، إذ لا يمكن الاستمرار في النظر إلى الخليج بوصفه كتلة واحدة، في وقت باتت فيه مراكز القوة داخله أكثر تعدداً وتنافساً. كما أن القيادات الخليجية الجديدة تمثل جيلاً أكثر تعليماً واحتكاكاً بالخارج، وأصبحت الأولوية الاقتصادية لديها تتقدم على الأولويات الأمنية والسياسية، فضلاً عن أن الدبلوماسيين الخليجيين باتوا أكثر احترافاً، الأمر الذي يجعل الانطباعات التقليدية عن الخليج أقل جدوى في قراءة الواقع الراهن.

4. بين الإشكالات البنيوية والأزمات الطارئة

إن العلاقة بين العراق والخليج ينبغي أن تنطلق من رؤية جديدة تميّز بين ما هو «بنيوي» في العلاقة، المرتبط بالتاريخ وقضايا مثل الكويت والسعودية والانقسام المذهبي، وما هو «مستجد» أو مرتبط بأزمة

طارئة. فالعقلية الجديدة في الخليج تبدو مستعدة لتجاوز بعض الإشكاليات البنيوية إذا وجدت تفاعلاً جدياً من الطرف العراقي، إلا أن أزمة حرب الأربعين يوماً أعادت العراق إلى المربع الأول في المدرك الخليجي بعدما كان قد بدأ يتحسن تدريجياً.

5. السابع من أكتوبر واختبار التقارب الرسمي أمام الشارع

شكّلت عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، والحرب المدمرة التي تلتها على قطاع غزة، محطة اختبار حقيقية لمتانة التقارب العراقي–الخليجي على المستوى الشعبي. فقد عبّر الشارع العراقي، رسمياً وشعبياً، عن تأييد واسع لعمليات المقاومة الفلسطينية، وخرجت تظاهرات مساندة في بغداد ومدن عراقية أخرى، وأعلنت شخصيات سياسية عراقية بارزة، من مختلف الأطياف، تأييدها الصريح للعملية. وفي المقابل، تباينت المواقف الرسمية الخليجية بين إدانة التصعيد الإسرائيلي والدعوة إلى ضبط النفس (كموقف الإمارات والبحرين)، وبين التمسك بمسار حل الدولتين، دون إدانة صريحة لعملية السابع من أكتوبر ذاتها، وهو تباين أدى إلى تعليق مسار التطبيع السعودي مع إسرائيل، الذي كان يقترب من الاكتمال قبيل اندلاع الحرب. وقد أنتج هذا السياق ازدواجيةً لافتةً: فمن جهة، لم يمنع الموقف الشعبي العراقي المتضامن مع غزة استمرار المسار الرسمي للتقارب العراقي–الخليجي، إذ واصلت بغداد والرياض وأبو ظبي والدوحة تنسيق مواقفها إزاء الأزمة عبر قنوات دبلوماسية هادئة، بل استُثمر التقاء المواقف حيال غزة في تعزيز التنسيق السياسي، كما تجلى في الاتصالات المتكررة بين رئيس الوزراء

العراقي وولي العهد السعودي لبحث سبل إنهاء الحرب، والإعداد لقمة إسلامية طارئة. ومن جهة أخرى، أعادت الحرب إحياء الخطاب الشعبي العراقي المناهض لأي شكل من أشكال التطبيع الخليجي مع إسرائيل، ما جعل الحكومة العراقية أكثر حذراً في الترويج العلني لعمق علاقاتها مع الأطراف الخليجية الأكثر انفتاحاً على التطبيع.

حرب الأربعين يوماً بوصفها اختباراً حاسماً للعلاقة

وإذا كانت الصورة الذهنية تكشف عمق التوجس المتبادل، فإن لحظات الأزمات الكبرى تكشف حدود الثقة القائمة فعلاً. ومن هنا، شكّلت حرب الأربعين يوماً بين التحالف الأمريكي–الإسرائيلي وإيران نقطةً حساسةً ومفصليةً في مسار العلاقات العراقية–الخليجية، بسبب تداعيات الصراع، واتساع دائرته، ودخول بعض الفصائل العراقية في ساحة المناورة والاستنزاف. وقد جعل ذلك العلاقة بين العراق ودول الخليج، ولا سيما الإمارات والسعودية والكويت، أمام إشكالية أمنية كبيرة تتصل بتهديد الأمن القومي لهذه الدول عبر هجمات نُسبت إلى فصائل عراقية.

وبلغ الأمر حدَّ إصدار دول مجلس التعاون الخليجي بياناً مشتركاً أدانت فيه الهجمات التي تشنها فصائل مسلحة موالية لإيران من الأراضي العراقية على منشآت وبنى تحتية في دول الخليج، وعدّتها انتهاكاً للسيادة الوطنية والقانون الدولي، وخرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2817، الذي يُلزم إيران بوقف أي اعتداء على دول الجوار فوراً. كما حمّلت الكويت والإمارات والبحرين والسعودية وقطر والأردن الحكومة

العراقية مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هجمات الفصائل من أراضيها، مع تأكيد حقها في الدفاع عن النفس، وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة[1].

أثّر هذا الأمر بصورة كبيرة في حسابات دول الخليج، لأنه جعل التعامل مع العراق قائماً على أساس هش، ودرجةٍ عاليةٍ من الضبابية. فالإمارات، على سبيل المثال، تُعد ثاني أكبر مساهم خارجي في طريق التنمية العراقي بعد تركيا، وتتبنى المشروع بدرجة واضحة، لكنها، في الوقت نفسه، تجد نفسها عرضة لهجمات أو خطاب تصعيدي من فصائل عراقية. ويزداد التناقض تعقيداً عندما تكون القوى السياسية الداعمة لطريق التنمية هي نفسها، أو يكون جزءٌ منها، منخرطاً في خطاب مناهض للعلاقة مع الإمارات، الأمر الذي يدفع صانع القرار الخليجي إلى التساؤل عن مدى اتساق الموقف العراقي وقدرته على الالتزام بتعهداته.

في المقابل، ما زالت حالة الشك وعدم اليقين تحكم جانباً كبيراً من طبيعة العلاقة بين الطرفين. فقد أدت الحرب الأخيرة إلى «تجميد معظم الحسابات التجارية لتجار عراقيين في الخليج»، وفرض رقابة

1. احمد حافظ، من طهران إلى بغداد.. هجمات الوكلاء في مواجهة التماسك الخليجي، مقالات، الجزيرة، 6202/3/72، للمزيد ينظر الرابط الاتي sptth://-68%9D%58%9D%/72/3/6202/scitilop/ten.areezajla.www-6 8 % 9 D % 7 A % 8 D % 1 B % 8 D % 7 8 % 9 D % 7 B % 8 D %-9 8 % 9 D % 4 8 % 9 D % 5 A % 8 D %-F A % 8 D % 7 A % 8 D % F A % 8 D % A B % 8 D % 8 A % 8 D %-DA%8D%CA%8D%68%9D%AA%8D%-48%9D%78%9D%A8%9D%18%9D%-68%9D%7A%8D%1B%8D%A8%9D%5A%8D%

على فئات معينة، وترحيل بعضهم، وهو ما يُعد مؤشراً واضحاً على غياب مضمون حقيقي للعلاقة، رغم القمم واللقاءات والاتفاقيات الموقعة، التي لم تتجاوز، في كثير من الأحيان، «الجانب الشكلي والبروتوكولي".

تنبع هذه الإشكالية من حالة التناقض بين الموقف والفعل في السياسة العراقية؛ إذ إن سياسة الدولة الرسمية المعلنة، القائمة على «الحياد والتوازن والنأي بالنفس عن الصراع»، جاءت بعض الأفعال على عكسها تماماً. فقد دخل العراق، بطريقة أو بأخرى، في الحرب لأسباب عدة، من بينها ضعف السيطرة، وعدم قدرة الحكومة العراقية على احتكار قرار السلم والحرب كما ينبغي[2]. لذلك، فإن أي دولة عاقلة لن تبني علاقة مستقرة مع دولة «لا تعرف ماذا تريد»، أو تعرف ما تريد، لكنها غير قادرة على تنفيذه.

وفي هذا السياق يمكن القول إلى وجود «مبالغة من بعض الفصائل» في تبنّي عمليات استهداف الخليج لم تكن جميعها من تنفيذها، وهذا ربما يدخل ضمن رغبة أطراف خارجية أخرى في إبقاء العلاقة سيئة مع دول الخليج، ولاسيما الطرف الإيراني، واذا ما تتبعنا تأثير العامل الإيراني في العلاقات بين الطرفين على مدار التأريخ الحديث نسبياً، نرى دور إيران سلبي في التأثير على العلاقة العراقية الخليجية

2. مصطفى السراي، الاختيار المستحيل: من يقرر خيار الحرب والسلم في العراق اليوم؟، ورقة تحليلات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 6202/3/83، ص 5.

البعد الأمني والجيوسياسي للعلاقات العراقية–الخليجية

ومن هذا الاختبار، يتضح أن البعد الأمني في العلاقات العراقية–الخليجية ظل محكوماً بحالة من الحذر المتبادل، إذ حرص العراق على تفادي الانحياز الكامل لأي من قطبي الاستقطاب الإقليمي: الأمريكي–الخليجي من جهة، والإيراني من جهة أخرى، خصوصاً في أعقاب الحرب المباشرة بين واشنطن وطهران ما بين عامي 2025 و2026، التي أثارت مخاوف أمنية غير مسبوقة في منطقة الخليج. ولم تقتصر هذه المخاوف على البعد الأمني المباشر، بل دفعت دول الخليج إلى إعادة تفكير شاملة واستراتيجية، ولا سيما في علاقتها مع العراق. ويمكن استعراض ذلك من خلال الآتي:

1- كشفت حرب الأربعين يوماً وجود تهديدات مشتركة دفعت العراق ودول الخليج إلى إعادة التفكير في ضرورات الترابط السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، مع التحذير من المبالغة في الرهان على مشاريع الطرق وحدها، والتأكيد على أهمية الحوار والشراكة بدلاً من الانضمام إلى محور بعينه، خاصة مع توقع تراجع الانخراط الأمريكي في المنطقة مستقبلاً.

2- تحمل البيئة الجيوسياسية الحالية بوادر تفكك نسبي في منظمات إقليمية راسخة، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، في ظل اتساع الهوة بين مكوناتها وتباين أولوياتها.

3- تشكل الأزمة الحدودية البحرية بين العراق والكويت نموذجاً

كاشفاً لهشاشة العلاقات العراقية-الخليجية أمام تقلبات السياسة الداخلية العراقية. ولافتاً أن هذا التصعيد الثنائي استقطب موقفاً خليجياً جماعياً داعماً للكويت، إذ أعلنت السعودية والإمارات وقطر وسلطنة عُمان والبحرين وقوفها الكامل إلى جانب الكويت، ما يعكس أن الملف تجاوز الإطار الثنائي إلى اختبار لمتانة العلاقة الجماعية بين العراق ومجلس التعاون الخليجي ككل.

تفاعلات السياسة الداخلية العراقية وأثرها في العلاقة مع الخليج

ولأن الأمن لا يتحرك في فراغ، فإن هذا البعد يتقاطع بالضرورة مع تفاعلات السياسة الداخلية، التي تشكل عاملاً مهماً في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نظراً لما تتركه من ارتدادات على سياسة الدولة الخارجية، وتحديد مصالحها العليا، ومسار علاقاتها مع الدول الأخرى، ولا سيما دول الخليج. وقد بقيت العلاقات العراقية–الخليجية، في مراحل طويلة، أسيرةً للتفاعلات الداخلية لدى الطرفين، وعاشت سلسلةً من الأزمات المتراكمة التي أثرت سلباً في مسارها منذ عام 2003 حتى اليوم؛ بدءاً من تحفظ دول الخليج على النظام السياسي الجديد، مروراً بأزمة الحشد الشعبي، وعدم تمييز بعض الخطاب الإعلامي الخليجي بين الحشد والفصائل المسلحة، وصولاً إلى أزمة تشرين، ودعم بعض الأطراف الخليجية لها، وما أعقب انتخابات 2019 من تعقيدات مرتبطة بتشكيل الحكومة والتحالف الثلاثي. ويضاف إلى ذلك قرار المحكمة الاتحادية العراقية بشأن

الحدود مع الكويت وخور عبد الله، الذي شكّل نقطة تحول انعكست حتى على مستوى الحضور في القمة العربية المنعقدة في العراق عام 2025.

في المقابل، لا يمكن التعامل مع المشهد السياسي الداخلي في العراق بوصفه مشهداً موحداً ومتجانساً في موقف واحد، إذ تلقي حالة التقسيم المكوّناتي والطائفي بظلالها على رسم السياسة الخارجية للدولة، وخصوصاً تجاه دول الخليج. فعلاقة إقليم كردستان بالسعودية والإمارات تُعد من أفضل أنماط العلاقات، وتشهد زيارات متكررة، كما أن الطيف السياسي السني لا يواجه مشكلةً راهنةً مع الخليج، بينما تنحصر الإشكالية، إلى حد كبير، في جزء من الطيف الشيعي الذي يرى أن أي تقارب عراقي–سعودي أو عراقي–إماراتي قد يهدد المذهب والعتبات.

تكمن إحدى الإشكاليات الجوهرية في أن جزءاً مؤثراً من المكوّن السياسي الشيعي، ولا سيما داخل الإطار التنسيقي، لم يحسم بعد تصوره لطبيعة العلاقة المطلوبة مع دول الخليج. لذلك، لا يمكن اختزال معالجة هذا الملف برئيس الوزراء أو وزير الخارجية وحدهما، بل ينبغي أن تبدأ من داخل التحالفات السياسية الحاكمة. فبعد عام 2017، حين اتخذت قوى شيعية قراراً مركزياً بإعادة ترطيب العلاقات مع دول الخليج، نشأ مسار عمل واضح بُني تدريجياً عبر مساعي عوائل نجفية شيعية بارزة، وأسفر عن فتح خط نقل جوي للزوار الشيعة الخليجيين إلى العراق. غير أن هذا المسار ظل يواجه ممارسات معاكسة أضعفت

الثقة، مثل استمرار مؤشرات التسلح غير المنضبط، واستضافة أطراف مرتبطة بخصومات خليجية، وتصاعد الحملات الإلكترونية ضد دول الخليج، رغم تراجع نسبي في هذا الخطاب بعد عام 2017.

لذلك، تؤثر تصريحات المسؤولين والبرلمانيين العراقيين في المجتمعات الخليجية بدرجة كبيرة، بسبب طبيعة هذه المجتمعات وبنيتها السياسية والاجتماعية الأكثر انضباطاً، مقارنةً بالفضاء العراقي المفتوح، الذي يتحدث فيه كثير من الفاعلين من دون ضوابط واضحة. ويولد هذا الواقع حالةً من النفور، وتبنّي مواقف رسمية أكثر حذراً. ولا يمكن معالجة ذلك إلا من خلال ضبط إيقاع الخطاب الإعلامي، والتصريحات الرسمية، على غرار سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها سلطنة عُمان تجاه الشؤون الداخلية الخليجية.

التحولات الداخلية في دول الخليج وانعكاساتها على العلاقة مع العراق

وبقدر ما تؤثر التفاعلات الداخلية العراقية في مسار العلاقة، فإن التحولات الجارية داخل دول الخليج تفرض، بدورها، قراءةً أكثر دقةً لهذه العلاقة، إذ إن فهم البيئة التي تتحرك فيها هذه الدول يمثل البوابة الأولى للدخول إليها. وتشهد دول الخليج تحولات جوهرية في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن والمقيم، كما يظهر في نماذج الإقامة الذهبية في الإمارات وقطر، وقابلية تملّك المقيمين للأراضي، وهو ما يعيد طرح مفاهيم المواطنة القانونية التقليدية، في مقابل المسار الكويتي الذي يتخذ اتجاهاً مختلفاً عن هذا التوجه.

ومن جانب آخر، طوّرت الإمارات، التي كان اهتمامها التقليدي منصباً على كونها دولةً آمنةً ومستقرةً وجاذبةً للاستثمار، خطاباً جديداً بعد حرب الأربعين يوماً يركّز على علاقة المقيم والمواطن، وفكرة الانتماء إلى عائلة واحدة. ويمثل ذلك تحولاً من نهج قائم على الأمن والاستقرار وعدم التدخل في السياسة إلى مقاربة أكثر انخراطاً تجاه المقيمين، وهو متغير ينبغي أخذه في الحسبان عند صياغة أي مقاربة عراقية تجاه دول الخليج.

إضافةً إلى ذلك، يمكن القول إنه لم تعد هناك سردية خليجية واحدة، بل سرديات متعددة لكل دولة، إذ تفككت السردية الخليجية الموحدة بعد حرب الأربعين يوماً؛ فالسعودية في اتجاه، وقطر في اتجاه آخر، والكويت في اتجاه ثالث. وهذا يستدعي تعاملاً عراقياً متمايزاً مع كل دولة خليجية، بدلاً من مقاربة كتلوية موحدة.

الملف الاقتصادي بوصفه مدخلاً محتملاً للتكامل

وإذا كانت السياسة والأمن والمجتمع ترسم حدود العلاقة، فإن الاقتصاد يظل المجال الأقدر على اختبار إمكانات تحويلها إلى شراكة فعلية. وتكشف المقارنة بين حجم التبادل التجاري العراقي مع محيطه الإقليمي مفارقة لافتة، فحجم التبادل التجاري مع السعودية لا يتجاوز نحو ملياري دولار، بينما يبلغ مع إيران نحو 12 مليار دولار، ومع تركيا ما بين 20 و22 مليار دولار. وتُعد هذه المفارقة مؤشراً على أن العلاقة مع السعودية، ومع الخليج عموماً، لم تُبنَ بعد على أساس اقتصادي فعلي.

ومن جانب آخر، تبرز عملية التنمية المستدامة التي تقودها دول الخليج عبر صناديقها السيادية. فعلى سبيل المثال، يبلغ حجم صندوق الاستثمارات العامة السعودي نحو 900 مليار دولار، مع رؤية لبلوغه تريليوني دولار بحلول عام 2030. وتُطرح هذه الأموال في أكثر من مناسبة بوصفها متاحة للعراق، إلا أن السؤال المطروح يبقى: هل البيئة العراقية مناسبة ومشجعة للاستثمارات؟ ولا سيما أن عدداً من المشاريع الاستثمارية الخليجية التي طُرحت لم تكتمل أو تعثرت، ومن أبرزها:

- مشروع الشركة القابضة العراقية الإماراتية (أكثر من 20 مليار دولار).
- مشروع صناعة الأدوية بمشاركة رجال أعمال عراقيين وخليجيين.
- مشروع في مجال الأمن الغذائي.
- مشروع استثماري في السماوة، وارتباطه لاحقاً بملف «مزارع المسيرات» وحوادث الاستهداف.
- مشروع شراء موقع للسفارة السعودية في بغداد، الذي واجه عوائق قانونية.
- مشروع ملعب رياضي كان مخصصاً له مبلغ مرصود من الجانب السعودي، تعطّل بعد تغييرات في الموقع المخصص.

وعلى هذا الأساس، فإن عملية التكامل الاقتصادي بين الطرفين تحتاج إلى رؤية واضحة تتجاوز البعد السياسي والأمني، وتركز على المصالح المشتركة والتشابك الاقتصادي من خلال الاستفادة من المقومات المالية والاقتصادية لدى الجانبين. ويمكن أن يتحقق

ذلك عبر تبنّي سياسة مختلفة مع دول الخليج، تنطلق من عاملين: الأول، أن العراق يحتاج إلى مبعوث اقتصادي إلى الخليج بدلاً من الاكتفاء بمبعوث سياسي، مثل وزير الخارجية، أو أمني، مثل رئيس جهاز المخابرات، على أن يكون هذا المبعوث ملماً بالاقتصاد وبطبيعة العلاقة الثنائية، سواء كان وزير نفط أو رئيس هيئة استثمار، ليتولى التنسيق في ملفات مثل أوبك والمشاريع المشتركة بذهنية اقتصادية لا سياسية. والثاني، هو التركيز على القطاع الخاص بوصفه أداة عمل وظيفية بعيدة عن الرمزية الدينية أو الثقافية، إذ إن القطاع الخاص الخليجي لا يرغب في الاستثمار في ظل تعثر المشاريع القائمة، ما يجعل الحل في إعداد سياسة، أو ورقة سياسات، خاصة بكيفية تعامل القطاع الخاص العراقي مع نظيره الخليجي، بعيداً عن الاعتماد على المسميات الدينية والاجتماعية والقومية.

تنافس الممرات والطرق الاستراتيجية في البيئة الإقليمية

ومن بوابة الاقتصاد، تبرز الممرات والطرق الاستراتيجية بوصفها المجال الذي تتقاطع فيه الجغرافيا بالمصالح، وتتحول فيه الخرائط إلى أدوات نفوذ وتكامل. فقد شكّلت الفترة ما بعد السابع من أكتوبر، وتحديداً خلال حرب الأربعين يوماً، محطة كاشفة غير مسبوقة لهشاشة الممرات المائية التي تعتمد عليها دول الخليج العربي في تصدير طاقتها وربط تجارتها بالعالم، وفي مقدمتها مضيق هرمز ومضيق باب المندب، بما أعاد فتح النقاش الاستراتيجي الخليجي حول جدوى الاعتماد شبه الحصري على هذه الممرات، ودفع نحو تقييم جدي

لمسارات برية بديلة أو مكمّلة عبر سوريا أو تركيا أو الأردن. وهذا يضع العراق أمام تساؤل كبير حول موقع طريق التنمية في هذه المعادلة.

ويمكن القول ان طريق التنمية «في طور الابتلاع»، إذ إن العراق الآن على المحك في هذا الملف، وأن المشروع بحاجة إلى «عمل دؤوب» وإلا فسيكون «في خبر كان، الا سيما في ظل وجود عدم قبول سعودي واضح وكبير للمشروع في مرحلة سابقة، بالإضافة الى وجود منافسين ومجموعة طرق بديلة قد طرحت على الساحة، ومن مخاطر الاعتماد الكامل على استقرار تركيا السياسي. حيث أن دول الخليج وجدت مساراً آخر هو مسار سوريا، عبر طريق الحجاز - إسطنبول، الذي قد يبتلع طريق التنمية عاجلاً أو آجلاً، إن تأخر العراق في استعادة الثقة الخليجية.

ويمكن للعراق الاستفادة من دول الخليج عن طريق التكامل في خارطة الطرق البرية والدولية، التي تحاول ان تتبناها هذه الدول، على سبيل المثال؛ المشروع السعودي المعروف باسم «طريق الحج الأكبر البري»، والتي تقدَّر عائداته للعراق بين 17 و20 مليار دولار، عبر منفذ بري يمر عبر العراق لخدمة ملايين الحجاج والمعتمرين من الدول الإسلامية، مع عرض سعودي بتحويل مبلغ مليار دولار مباشرة كدفعة أولى لبدء العمل، إلا أن المشروع تعثر بسبب خلافات على تحديد مسار المنفذ (السماوة أو الأنبار). وفي السياق ذاته، ايضاً تجدر الإشارة الى «طريق زبيدة» التاريخي، الذي أنجزت السعودية الجزء الأكبر منه من مكة وحتى الحدود العراقية بالتعاون مع اليونسكو،

بينما لم يُنجز من الجانب العراقي سوى «مقطع بسيط» من جهة النجف، وسط خلاف على وجهة المنفذ (السماوة أم النجف مباشرة).

بالإضافة الى ممر (زنغزور) الذي يربط آسيا الوسطى ببحر قزوين عبر أذربيجان وإقليم كاراباخ باتجاه تركيا، بإرادة أمريكية - تركية وبإقصاء إيراني - روسي، باعتباره تطوراً جيوسياسياً يحرم إيران من مزايا استراتيجية، وبالإمكان ان يفتح «فرصة تاريخية» للعراق إن أحسن ربط طريق التنمية به وفتح خط استراتيجي مع سوريا.

أظهرت الأزمة بوضوح ـصدمة الاختناقات المزدوجة، أي التزامن بين اضطراب مضيقي هرمز وباب المندب في آن واحد، بما يجعل دول الخليج بلا مسار بحري آمن بالكامل من أي جهة. وفي ظل هذا السياق، تحول النقاش الاستراتيجي الخليجي من مجرد البحث عن مسارات نفطية بديلة إلى إعادة تقييم جدية لخيارات الربط البري عبر الأراضي العراقية والأردنية، رغم أن تقارير متخصصة (كتقرير معهد دول الخليج العربية في واشنطن) ترى أن هذه المسارات البرية تظل، مقيّدة بعوامل الجغرافيا والكلفة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، بما يجعلها خياراً تكميلياً على المدى المتوسط أكثر من كونها بديلاً كاملاً وفورياً.

وفي هذا الإطار بالذات، يمكن لمشروع طريق التنمية وميناء الفاو الكبير اكتساب أهمية استراتيجية مضاعفة في الحسابات الخليجية، إذ يوفر مساراً برياً–سككياً يمر بالكامل خارج نطاق المضائق البحرية

المهددة، رابطاً موانئ الخليج (عبر ميناء الفاو) مباشرةً بالأسواق التركية والأوروبية، دون المرور بمضيق هرمز أو مضيق باب المندب أو حتى قناة السويس. وهذا، بدوره، قد يعزز من موقع العراق بوصفه عمقاً استراتيجياً مكمِّلاً، وليس بالضرورة بديلاً كاملاً أو مهدِّداً، بالنظر إلى أن حجم الطاقة الاستيعابية لطريق التنمية (بحدود عشرات ملايين الحاويات سنوياً في مراحله المتقدمة) يظل محدوداً مقارنةً بأحجام صادرات النفط الخليجية الهائلة التي تُنقل بحراً، ما يعني أن دوره الأهم يتركز في قطاع البضائع والحاويات أكثر منه في نقل النفط الخام تحديداً.

ولا سيما أن الحديث عن فتح مضيق هرمز وعودة الملاحة البحرية إلى سابق عهدها أخذ يثير مسارات أخرى من الخوف والقلق وحالة عدم اليقين الخليجية إزاء الإدارة الإيرانية لهذا الملف؛ إذ إن فتح مضيق هرمز، في حال حدوثه، يعني أنه سيكون تحت السيطرة الإيرانية بصورة كاملة، وأن كل باخرة تدخل ستكون معلوماتها الأمنية، بما في ذلك بيانات حمولتها، متاحةً لدى طهران، بحسب ما أعلنته السلطات الإيرانية. وبهذا يُطرح التساؤل عما إذا كانت دول الخليج ستقبل بهذا الواقع، أم ستدفع باتجاه مشاريع بديلة، كطريق التنمية أو الطريق السعودي من ينبع باتجاه الأردن وسوريا.

دبلوماسية المسار الثاني بوصفها قناة خلفية للعلاقات

وإلى جانب المسارات الرسمية والاقتصادية، تبرز مراكز التفكير، والجامعات، والشخصيات، والمنتديات الثقافية، بوصفها فضاءات هادئة لصناعة الثقة وتهيئة المناخات السياسية. وتنبع أهميتها من قدرتها على التحرك ضمن مساحات غير رسمية تتيحها الممارسة الدبلوماسية، فيما يُعرف بـ»دبلوماسية المسار الثاني». وهذا الدور يتعاظم في سياق تزايد نفوذ الجهات غير الحكومية، حيث تُعد هذه الجهات «وكلاء» للأفكار، قادرين على إحداث تحولات في السياسات المتعلقة بقضايا معينة. ويمكن رصد التغييرات الكبرى الناجمة عن فاعلين غير رسميين يشكّلون عمليات «المسار الثاني»، حيث يُولَّد جيل جديد من الأفكار والمواقف والمقاربات على الصعيدين الداخلي وبين الدول.

وتكمن أهمية هؤلاء الفاعلين غير الدوليين، كوكلاء للأفكار والتغيير، في قدرتهم على خلق مسارات تشاركية تقوم على رؤى ذاتية حول كيفية تشكيل العلاقات، ولا سيما في أدبيات حل النزاعات، إذ يمكنهم استحضار النوايا الحسنة بين الأطراف على مستوى منفصل عن الإطار الرسمي للدولة. وينصبّ التركيز الأكبر على استخدام التواصل غير الرسمي، والتفاعل الهادف، لحل النزاعات، دولياً وداخلياً، بالاعتماد على فاعلين يتجاوزون المعايير الرسمية للعمل الدبلوماسي، مثل: الأكاديميين، والباحثين، ومؤسسات الفكر والرأي، وأعضاء مجموعات المجتمع المدني، بوصفهم «مجتمعات معرفية".

من الجدير بالذكر أن معظم مراكز الدراسات حول العالم تُصنَّف ضمن الهيئات المستقلة بحثياً، لكنها تحمل في طياتها تأثيرات واضحة من سياسات الحكومات وصناع القرار، وذلك لارتباطها باعتبارات التمويل، والعامل الشخصي، والسياسي. ومثال ذلك «حوار المنامة» الذي ينظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، كما تذكر بعض المصادر، حيث يستضيف هذا المنتدى صناع قرار متخصصين في قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق وجنوب آسيا، في أجواء من التداول غير الرسمي. ويُعتقد أن مسار فتح العلاقات الذي حصل بين دول الخليج و»إسرائيل» كان تمهيداً وانعكاساً لعمل منتديات من هذا النوع. [3]

وفي الحالة العراقية–الخليجية، وعلى الرغم من محاولات العمل التي تقوم بها مراكز الدراسات، مثل مركز البيان للدراسات والتخطيط، وملتقى بحر العلوم، إلا أن هذه المحاولات لم تتحول إلى قصة نجاح كبيرة يمكن للدولة أن تبني عليها، وأن تصوغ من خلالها علاقةً متواصلةً مع دول الخليج، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل: لماذا لم تنجح؟ والإجابة عن ذلك تتحدد في ثلاثة أسباب رئيسة:

- غياب دعم وزارة الخارجية العراقية لدبلوماسية المسار الثاني، وافتقار هيكلها التنظيمي إلى «دائرة للدبلوماسية العامة» تُشرف على توظيف أدوات، كالدبلوماسية الشعبية والرياضية، بخلاف مراكز الفكر الخليجية المرتبطة بأمراء وقيادات، والتي

3. ياسر عبد الحسين، السوق السوداء للدبلوماسية: عوالم القنوات الخلفية في السياسة الخارجية، دار الرفدين، بغداد، 4202، ص 145 ومابعدها.

تحظى بدعم عالٍ.

- غياب برنامج حكومي واضح لدبلوماسية المسار الثاني، مع التأكيد على أن هذه الدبلوماسية «وحدها لا تعمل» دون «جهد الدولة» يرافقها، وإلا تحولت إلى «مجموعة من الشباب يقومون بجولات سياحية» دون أثر فعلي.
- التناقض بين لامركزية العراق ومركزية دول الخليج في إدارة مراكز الأبحاث؛ فبينما «لا يوجد في دول الخليج مركز يعمل خارج ضوء الدولة»، توجد في العراق مراكز تعمل ضد رؤية الدولة العراقية، ما يجعل مراكز الفكر العراقية تُضعف المسار الثاني، بدلاً من أن تعززه.

إن مراكز الدراسات، سواء في العراق أو الخليج، ليست مراكزَ قرارٍ سياسي، بل أدواتٌ لتسويق السياسة، أكثر من كونها مصادرَ قرار، تخدم رؤية الدولة العامة، ويمكن تشبيهها بـ»التعليمات» التي تُفصّل «القانون» العام (أي الرؤية الاستراتيجية للدولة). لذا، فإن مراكز الدراسات تنشط وتعمل عندما تكون رؤية الدولة الاستراتيجية واضحة، وهو ما يفتقر إليه الجانب العراقي.

في جانب آخر، تلعب اللقاءات المباشرة مع الشخصيات الخليجية دوراً مهماً وكبيراً في تقريب وجهات النظر على مستوى النخبة، التي يمكنها بدورها أن تعكس ذلك على صانع القرار في دولها، إذ إن الخليجيين يقدّرون العلاقة المباشرة والصداقة. وبالإضافة إلى ذلك، يلعب الجانب البحثي والتعليمي دوراً كبيراً في رسم العلاقات من

خلال عملية التواصل البحثي، التي تكون عن طريق تشكيل «فِرَق بحثية مشتركة» من باحثين عراقيين وخليجيين، على غرار التجربة السابقة التي ضمّت باحثين من السعودية والكويت وسلطنة عُمان، برعاية من وزارة الخارجية العراقية، كنموذج قابل للتكرار والتوسيع.

إن دبلوماسية المسار الثاني، أو الدبلوماسية العامة، يكون فيها الجانب الثقافي ركناً أساسياً تستخدمه الدول لتعزيز الحضور وفتح جسور العلاقات بين الأطراف المختلفة. والعراق «يمتلك هيمنة ثقافية» في الخليج، حيث إن الخليج معجب بالعراق ثقافياً، وليس سياسياً ولا أمنياً ولا حتى اقتصادياً، «ولكن هذا الإعجاب الكبير، إلى الآن، لم يتم استخدامه من قبل صانع القرار والأطراف العراقية»، حيث إن استثمار هذه الهيمنة الثقافية «نقطةٌ مهمةٌ جداً». ويبرز ذلك من خلال التفاعل في معارض الكتب أو المعارض الثقافية المشتركة التي تنعقد لدى كلا الطرفين. فعلى سبيل المثال، في معرض الكتاب السعودي المنعقد في الرياض، إبّان حكومة مصطفى الكاظمي، استضافت السعودية العراق ضيفَ شرفٍ في المعرض ضمن جناح كبير جداً، وأحدث ذلك أثراً إيجابياً لافتاً في التفاعل الشعبي السعودي مع الرمزية العراقية.

العامل الأمريكي في معادلة العلاقات العراقية–الخليجية

وعند هذا التقاطع بين الداخل العراقي والتحولات الخليجية والمسارات الاقتصادية، يبرز العامل الأمريكي بوصفه عنصراً حاضراً

في معادلة العلاقات العراقية–الخليجية بعد حرب الأربعين يوماً، ليس لأنه طرف مباشر في هذه العلاقة فحسب، بل لأنه قوة قادرة على إعادة تشكيل حسابات الأطراف الإقليمية جميعها. وسيتوقف نجاح بغداد في تحويل هذه اللحظة إلى فرصة حقيقية للتوازن الاستراتيجي، بدلاً من الانزلاق إلى استقطاب جديد، على قدرتها على فصل المصالح الاقتصادية عن الاصطفافات الجيوسياسية، وهي معادلة صعبة، لكنها ليست مستحيلة في ظل واقع إقليمي متغيّر لم تستقر تفاصيله بعد. فالعراق اليوم يواجه ضعفاً في جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة، ويمكن لعلاقته مع الولايات المتحدة، إذا أُديرت بوضوح، أن تساعده على إعادة تعريف دوره ضمن التفاعلات الإقليمية الحالية، ولا سيما في علاقته بدول الخليج، والسعودية تحديداً. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تكون واشنطن هي البوابة التي ينطلق منها العراق لهذا التفاعل الخليجي، وأن تعميق العلاقة معها ينعكس إيجاباً على العلاقة مع السعودية وبقية دول الخليج، شريطة أن يحسم العراق أولاً تعريفه لعلاقته بالولايات المتحدة (صديق أم حليف أم عدو)، لكن هذا «التعريف» غير محسوم حتى الآن. وبما أن هذا التعريف الاستراتيجي غير محسوم، وأن بلورة رؤية واضحة للعلاقة مع الولايات المتحدة ليست بهذه السهولة، يمكن للعراق أن يستفيد من محاولات إعادة ترتيب الأجواء مع الخليج، ولا سيما بعد تسنُّم السيد (علي فالح الزيدي) رئاسة الحكومة، وأن يعمل على أن تكون بوابة الخليج مدخله إلى الولايات المتحدة في الظرف الراهن.

الاستنتاجات

- بقيت العلاقات العراقية–الخليجية، تاريخياً، عالقةً بين مراحل من العداء المتبادل، كما في بعض محطات العهد الملكي، وما بعد ثورة تموز، وغزو الكويت، ومراحل من التقارب المشروط، كما في الحرب العراقية–الإيرانية وما بعد عام 2017، من دون أن تتحول إلى شراكة استراتيجية مستقرة.
- شكّلت حرب الأربعين يوماً اختباراً كاشفاً لطبيعة العلاقة، إذ أظهرت أن الروابط الدبلوماسية والاقتصادية القائمة ما زالت محدودة الأثر، وأعادت العراق، في جانب من الإدراك الخليجي، إلى دائرة الشك والريبة.
- تكشف الفجوة بين حجم التبادل التجاري العراقي مع السعودية، الذي لا يتجاوز نحو ملياري دولار، وحجمه مع إيران، البالغ نحو 12 مليار دولار، ومع تركيا، البالغ ما بين 20 و22 مليار دولار، عن ضعف المضمون الاقتصادي الفعلي للعلاقة مع الخليج.
- تتنافس عدة مشاريع لممرات وطرق استراتيجية، من بينها طريق التنمية، وطريق الحج الأكبر، وطريق زبيدة، والمسار السوري–التركي، وممر زنغزور، على استقطاب الاستثمار والنفوذ الإقليمي، الأمر الذي يجعل العراق أمام تحدي تثبيت موقعه قبل أن تتقدم عليه مسارات بديلة.
- تعاني دبلوماسية المسار الثاني ومراكز الفكر العراقية من ضعف الدعم الحكومي المؤسسي، وتشتت الرؤية، وعدم

كفاية الانسجام بين خطابها وخطاب الدولة الرسمي، بخلاف نظيراتها الخليجية الأكثر انضباطاً ومركزية.

- تواجه العلاقة مع الخليج إشكالية داخلية جوهرية تتصل بعدم حسم جزء من المكوّن السياسي الشيعي، ولا سيما داخل الإطار التنسيقي، لطبيعة العلاقة المطلوبة مع دول الخليج، بما يجعل معالجة هذا الملف مدخلاً أساسياً لأي تقارب مستدام.
- تمر دول الخليج بتحولات داخلية متسارعة، تشمل تغير جيل القيادات، وصعود الأولوية الاقتصادية، وتبدل مفاهيم المواطنة والإقامة، وتفكك السردية الخليجية الموحدة، وهو ما يستدعي مقاربة عراقية متمايزة تجاه كل دولة خليجية على حدة.

التوصيات والمقترحات التنفيذية

- تعيين مبعوث اقتصادي متخصص، كوزير النفط أو رئيس هيئة الاستثمار أو شخصية اقتصادية مماثلة، لإدارة الملف الخليجي بمنطق اقتصادي واضح، بدلاً من الاكتفاء بالقنوات السياسية أو الأمنية التقليدية.
- اعتماد المملكة العربية السعودية بوصفها مدخلاً رئيسياً لمعالجة العلاقة مع الخليج، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مسارات ثنائية متوازنة مع بقية دول مجلس التعاون.
- تفعيل دبلوماسية المسار الثاني عبر دعم حكومي مؤسسي، وإنشاء دائرة متخصصة بالدبلوماسية العامة داخل وزارة الخارجية، وتشكيل فرق بحثية مشتركة عراقية–خليجية.
- استثمار الحضور الثقافي العراقي في الخليج بصورة مؤسسية وممنهجة، بما يتجاوز الفعاليات المحدودة أو الموسمية، ويحوّله إلى أداة مستدامة لبناء الثقة والتقارب الشعبي.
- إعداد ورقة سياسات خاصة بتنظيم عمل القطاع الخاص العراقي مع نظيره الخليجي، وتحديد آليات عملية لتذليل عقبات المشاريع المتعثرة وتحفيز الاستثمارات المشتركة.
- حسم الموقف الداخلي العراقي، ولا سيما داخل الإطار التنسيقي والقوى الشيعية الفاعلة، تجاه طبيعة العلاقة

المطلوبة مع دول الخليج، بوصف ذلك نقطة البداية لأي معالجة واقعية ومستدامة.

- ضبط الخطاب الإعلامي والتصريحات الرسمية العراقية تجاه الشؤون الداخلية الخليجية، واعتماد مقاربة أكثر اتزاناً تشبه، في بعض جوانبها، سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها سلطنة عُمان.
- الإسراع في حسم مسارات المشاريع الاستراتيجية المتنافسة، ولا سيما طريق التنمية وطريق الحج الأكبر وطريق زبيدة، قبل أن تفقد جزءاً من جدواها الاقتصادية والجيوسياسية لصالح مسارات بديلة تمر عبر سوريا وتركيا.
- استثمار اللحظة الجيوسياسية الراهنة، بما تتضمنه من ملفات حصر السلاح ومكافحة الفساد وإعادة بناء الثقة الإقليمية، لإعادة تموضع العراق ضمن سياسة خارجية أكثر وضوحاً وتوازناً، مع تعميق العلاقة مع الولايات المتحدة بوصفها رافعة محتملة لتحسين العلاقة مع دول الخليج، لا بديلاً عن بناء مصالح عراقية–خليجية مباشرة.

في المحصلة، تكشف أزمة التكامل بين العراق ودول الخليج أن المشكلة لا تكمن في غياب فرص التعاون، بل في ضعف القدرة على تحويل هذه الفرص إلى مسارات مؤسسية مستقرة. فالعلاقة تمتلك مقومات جغرافية، واقتصادية، وثقافية مهمة، لكنها ما زالت مقيدة بإرث تاريخي ثقيل، وتذبذب في القرار السياسي، وغياب رؤية عراقية

موحدة تجاه الخليج. ومن ثم، فإن الانتقال من التقارب البروتوكولي إلى الشراكة الاستراتيجية يقتضي إرادة داخلية واضحة، وضبطاً للخطاب السياسي والأمني، وتفعيلاً للمسارات الاقتصادية والثقافية، بما يحوّل الخليج إلى شريك في بناء الاستقرار العراقي وتعزيز موقع العراق الإقليمي، لا مجرد مساحة جغرافية لإدارة التوازنات والصراعات.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org